

دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الوطني
(قبل وبعد 1990).

The role of Financial Policy in achieving national economic balance
(Before and after 1990).

أ.د. زبيري رابح

جامعة الجزائر 3، الجزائر

R.ZEBIRi@hotmail.fr

ط.د. عواقي مريم

جامعة الجزائر 3، الجزائر

meriemaouag@gmail.com

تاريخ التسليم: 2018/01/27، تاريخ التقييم: 2018/03/12 تاريخ القبول: 2018/03/18

Abstract

المخلص

the financial policy is one of the most important economic policies, used by countries as a tool to influence the growth and the employment, namely increasing the output and creating jobs and working to achieve economic and social progress.

the success of the Algerian financial policy depends on the government ability to guide the revenues of the general budget which is represented by the tax and the hydrocarbon revenues to cover public expenditures in both, its investment and its current one. for the purpose of achieving economic and social development.

since the independence, the Algerian economy has passed by diverse changes in the concepts and ideologies as well as strategies, and the fluctuations in fuel prices, which is the primary financial resource of the Algerian economy, public finances significantly affected the center and consequently on financial policy and its role in achieving economic balance.

تعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية والتي تستخدمها الدول كأداة للتأثير على النمو والتوظيف، أي زيادة الناتج وخلق مناصب الشغل، وكذا العمل على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

إن نجاح السياسة المالية في الجزائر مرهون بقدرة الحكومة على توجيه إيرادات الميزانية العامة والمتمثلة في الإيرادات الضريبية وإيرادات المحروقات لتغطية النفقات

الجزائري منذ 1962 إلى وقتنا الحالي تغييرات العامة بشقيها الاستثماري والجاري بهذا الترتيب وهذا بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

عرف الاقتصاد عديدة في المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات، كما أن تقلبات إيرادات المحروقات التي تعتبر المورد المالي الأساسي للاقتصاد الجزائري، أثرت بشكل كبير في مركز المالية العامة ومن ثم في أداء ودور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: سياسة مالية انكماشية،

سياسة مالية توسعية، الجباية البترولية.

Key words: Contractionary financial policy, expansionary financial Policy, petroleum Levy.

مقدمة الدراسة

تهدف المحاسبة إلى تقديم المعلومات الملائمة لمختلف متخذي القرارات من أجل التقليل من درجة مقدمة الدراسة:

تعتمد كثير من الحكومات والدول على كفاءة وفعالية السياسة المالية في توجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحل الكثير من المعضلات والمشكلات والأزمات المالية والاقتصادية. وتختلف درجة هذه الكفاءة والفعالية من دولة إلى أخرى حسب مرحلة التنمية الاقتصادية التي بلغتها.

وغير أن الواقع لا يخفي أن السياسة المالية أصبحت تعد من أهم السياسات الاقتصادية التي من خلالها تعمل الكثير من الحكومات والدول في التأثير على النمو والتوظيف أي زيادة الناتج وخلق مناصب الشغل، وكذا علاج بعض المشكلات النقدية التي أهمها التضخم.

والجزائر كغيرها من الدول ما فتأت تستخدم أداة السياسة المالية لتحقيق الأهداف السابقة الذكر. غير أن متانة السياسة المالية التي يتم صياغتها من قبل الحكومة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار المحروقات وهو الإطار الفعلي الذي تنفذ فيه السياسة المالية.

إشكالية الدراسة: ماهو الدور الذي لعبته السياسة المالية في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي؟

في هذا المنحى، وعلى ضوء ما تقدم تتبلور لنا معالم إشكالية الدراسة والتي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماهو دور السياسة المالية في ظل المدارس الاقتصادية؟
- ✓ ماهي المراحل التي مرت بها السياسة المالية في الجزائر؟
- ✓ هل حققت السياسة المالية الأهداف المرجوة من تطبيقها؟

محتويات الدراسة:

لدراسة الموضوع قمنا بتقسيمه لجانبين:

جانب نظري تطرقنا فيه لدور السياسة المالية في ظل المدارس الاقتصادية. وجانب تطبيقي حاولنا من خلاله المساهمة في دراسة الدور الذي لعبته السياسة المالية في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل التقلبات المستمرة لأسعار المحروقات وقلة الإيرادات الضريبية.

الجانب النظري: دور السياسة المالية في ظل المدارس الاقتصادية.

لم تتمتع السياسة المالية بأية أهمية قبل فترة الكساد 1929، باعتبار أنها كانت تعتمد على التوازن الحسابي والمالي الآلي للميزانية في ظل آلية السوق، حيث كان يعد العجز والفائض في الميزانية في إطار النظرية النقدية التقليدية من المظاهر السلبية والضارة في الاقتصاد. وخلال فترة الكساد جاءت النظرية الكينزية لتعطي مفهوما حديثا للسياسة المالية والتي تضمنت أسلوبا جديدا في إدارة الميزانية العامة يهدف إلى استعادة التوازن الاقتصادي وهذا في ظل فشل آلية السوق في تحقيق ذلك.

غير انه وبعد إصابة كثير من اقتصاديات الدول المتقدمة في فترة السبعينات بظاهرة الركود التضخمي قل الاهتمام مجددا بالسياسة المالية، حيث أكد النقيديون والكلاسيكيون الجدد أن السبب فالرئيسي في هذه الظاهرة يعود أساسا إلى السياسة المالية التوسعية الكينزية.

أولا: دور السياسة المالية في ظل النظرية التقليدية و أنصارها.

1- حيادية السياسة المالية في إطار النظرية التقليدية.

1-1- الكلاسيكيون

وجه الاقتصاديون التقليديون مجموعة من الأفكار لدراسة موضوع المالية العامة والسياسة المالية، وذلك لتأثرهم بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تقلص من دور الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه في حياة المجتمع. وترتب عن سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي جعلت من الحرية الاقتصادية مبدأ أساسيا لها، عدة نتائج، ولعل من أهمها (عبد المطلب، 1997، 236):

- إن وظيفة الدولة هي القيام بتوفير الأمن، العدالة، الدفاع، ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي تقف حارسا للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها.

- إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة والسياسة المالية هو مبدأ الحياد المالي، أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالتزامات الدولة، لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذلك.

- إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي، وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية، توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع. ويفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي كان محدودا.

وانطلاقا من فكرة الحياد المالي عرفت الضريبة أو الضرائب في ظل الفكرة التقليدية أيضا بدورها المحايد في الاقتصاد لتأخذ دورا ماليا فقط، ورفض التقليديون لجوء الحكومة إلى القروض العامة

لتغطية النفقات العامة إلا في الأحوال الاستثنائية وفي أضيق الحدود (طاقة، 2008، 282). وهذا راجع إلى دور الدولة الذي يبقى استهلاكيا وغير إنتاجي في نظرهم (حسن خلف، 2008، 287). ومن ثم كان واجب الدولة والحكومة العمل على إحداث التوازن المالي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة بحيث لا يتحقق لا فائض لا عجز في ميزانية الدولة.

ولعل من أبرز الدعائم التي قامت عليها النظرية التقليدية هي التأكيد على العلاقة المباشرة التي تنتج من الإنتاج إلى الإنفاق العام ومن ثم إلى الطلب الكلي، فأى إضافة جديدة في الإنتاج سوف يترتب عليها آليا دخولا جديدة والتي تعني طلبا ولفاقا جديدين، فالسياسات المالية التوسعية لا ينصح بها، فيجب ترك سوق السلع والخدمات يتصرف بحرية فالعودة إلى التوازن ستم ذاتيا. وبالتالي فإن أي تغيرات في الإنفاق الحكومي أو الضرائب ليس بإمكانها التأثير على الطلب الكلي، ومن ثم فهي أدوات غير قادرة على التأثير على المتغيرات الحقيقية مثل الناتج والتوظيف (Caron, 2007, 51) إن الفصل بين النظرية المالية والنظرية التقليدية يتلخص في أن دور السياسة المالية هو تحقيق التوازن المالي للموازنة ولا يمكن أن يتعداه إلى تحقيق التوازن الاقتصادي.

ولجمالا فإن تخفيض الميزانية إلى أقل حجم ممكن، على أساس أن أي اختلال في توازن الميزانية قد يضطر الدولة للاقتراض حيث تأتي القروض العامة لزيادة نفقات السنوات السابقة، وذلك يؤدي إلى تضخم عجز الميزانية ولما تعجز الحكومة عن الاقتراض فإنها ستلجأ إلى الإصدار النقدي (عباس، 2010، 18).

1-2- النقدون

يعتقد النقدون أن السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية. وينطلق النقدون من أن آثار السياسة المالية التوسعية تكون ضعيفة على الناتج والتوظيف، وفي الحقيقة أثرها مؤقت وثنائي وهي لا تنتج إلا عدم الاستقرار في الاقتصاد.

فمن وجهة نظر النقديين أن تطبيق سياسة مالية توسعية بحتة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص مما يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص وهذا ما يطلق عليه النقدون كذلك بأثر المزاحمة، وبالتالي فزيادة النفقات العامة يصاحبها غالبا انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه، وفي هذه الحالة فلا يوجد معنى بالمرّة للتوسع في النفقات الحكومية (الدعمي، 2010، 56) فمن وجهة نظر فريدمان أن السياسة المالية ليست فعالة بدرجة كبيرة، وأن الذي يهم هو ما الذي يحدث لكمية عرض النقود (خليل، 1994، 208) ويؤكد منهج التقليديين على أن: (الموسوي، 2005، 49)

- القضاء على التضخم يكون من خلال إتباع سياسة نقدية صارمة يتم بواسطتها ربط معدلات نمو النقود بمعدل نمو الناتج القومي الحقيقي.
- القضاء على عجز الميزانية الذي يعتبر أهم مصادر عرض النقود. ويكون ذلك من خلال الحد من نمو الإنفاق العام.

3-1- الكلاسيك الجدد

تم تطبيق نظرية التوقعات الرشيدة المنتسبة إلى الكلاسيك الجدد بهدف معرفة أسباب فشل السياسات المالية الكينزية لاسيما في السنوات التي تفتت فيها ظاهرة الركود التضخمي أين تزامن تزايد التضخم مع تزايد البطالة.

ومن أبرز سمات سياسة الكلاسيكيين الجدد هو حفر القطاع الخاص عن طريق تخفيض الضرائب، وتخفيض حجم القطاع العام، وإطلاق قوى السوق في تحديد الأسعار، وإلغاء الدعم السعري، وبيع القطاع العام ومساندة الشركات متعددة الجنسيات، ومكافحة زيادة الأجور، وتخفيض الإنفاق الحكومي (الموسوي، 2005، 49).

ويمكن تلخيص سياستهم في أن تخفيض نسبة الضرائب سيؤدي إلى زيادة الإنتاج، وسيؤدي إلى زيادة الوعاء الضريبي، وبالتالي زيادة العائدات الضريبية.

ثانيا: دور السياسة المالية في ظل النظرية الكينزية وأنصارها.

2- السياسة المالية المتدخلة في إطار المدرسة الكينزية.

1-2- الكينزيون الأولون

تعرض النظام الرأسمالي لعدة انتقادات مست أسسه وركائزه، نتيجة تعاقب الأزمات عليه، مما أدى إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وكان كينز أول من نادى إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي (Chars, Jrenes, 1980, 13).

وبالتالي الانتقال بالسياسة المالية من سياسة مالية محايدة إلى سياسة مالية متدخلة (الجمال، 2006، ص56).

جاء كينز ليؤكد الدور المؤثر الذي تلعبه الزيادة في الإنفاق الحكومي في تحديد مستويات الناتج والتوظيف. وذلك لقدرة الإنفاق الحكومي في تفعيل الطلب الكلي وبالتالي التأثير على المتغيرات الحقيقية للعودة إلى التوازن الاقتصادي الطبيعي.

وجاء كينز لتوضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال، فضلاً أن السوق لا يملك الآلية الذاتية التي تضمن تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل. وبالتالي تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية وذلك باستخدام السياسة المالية التوسعية (لسريتي وآخرون، 2008، 301). حيث أن التوسع في الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا إلى الحد الذي يعيد الناتج والتوظيف إلى مستوى التوازن، وإن كان أقل من توازن التوظيف الكامل، بواسطة مضاعف الميزانية ويقرر مضاعف الميزانية أن أي زيادة في الإنفاق الحكومي سيصاحبها زيادة مساوية في الضرائب ويتمخض عنها زيادة في الناتج (الدجيلي وآخرون، 2001، 301). ومن هنا أصبحت الميزانية العامة والسياسة المالية أداة من أدوات الاستقرار الاقتصادي بعدما كانت أداة للاستقرار المالي فقط. ففي حالة انخفاض الطلب الكلي، فالحكومة مطالبة بتنفيذ ميزانية ولو بعجز مالي تتعش به النشاط الاقتصادي وترفع به في نفس الوقت القدرة الشرائية للأفراد، لكي يتم سد الفراغ الذي خلفه العجز في الطلب الخاص، الناتج خاصة عن نقص الاستثمار الخاص، وهذا من خلال زيادة الإنفاق الحكومي الذي ينتظر أن يكون له أثر مضاعف على الاستثمار الخاص مما يسمح بعودة النمو والتوظيف من جديد.

2-2- الكينزيون الجدد والمحدثون

على عكس النقيبين فإن الكينزيين الجدد يعتقدون أن السياسة المالية أداة فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فهم يؤمنون بغياب العلاقة بين نمو عرض النقود والتضخم في الزمن القصير، بحيث يرون بأن التأثير غير المباشر على الإنفاق الحكومي عن طريق التوسع النقدي المباشر سيكون حلاً ناجعاً لمشكلة البطالة، فبدون السياسات المالية التوسعية فإن الاقتصاد بإمكانه أن يواجه فترات أطول من الركود والكساد.

ولقد دافع الكينزيون المحدثون عن استخدام السياسة المالية، بمعنى استخدام سلطة الحكومة في فرض الضرائب والإنفاق الحكومي بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فالسياسة المالية تعمل مباشرة في القطاع الحقيقي، فمثلاً فإن التخفيض في الضرائب الشخصية سوف يؤثر مباشرة على الدخل المتاح والمستهلكين. نظراً لزيادة دخلهم المتاح سوف ينفقون أكثر على السلع الاستهلاكية وبذلك سيمولون الاقتصاد. أو أن برنامجاً ضخماً للإنفاق الحكومي لمد الخطوط السريعة سوف وبدون شك ستستميل صناعة التشييد وصناعة السيارات والبتروك (خليل، 1994، 346).

ويرى الكينزيين المحدثين أن القطاع الخاص هو مصدر الهزات وأنه لا يتصف بالاستقرار، ومعنى ذلك أن الكينزيين المحدثين يرون أنه بدون السياسات الحكومية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي فإن الهزات التي تواجه الاقتصاد الوطني سوف يترتب عليها انحراف كبير ولمدة طويلة عن حالات التوظيف الكامل واستقرار الأسعار، ويعتقدون أن هذا سيكون الحال حتى ولو اتبعت ثبات معدل نمو عرض النقود.

الجانب التطبيقي: السياسة المالية في الجزائر.

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات، وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة. وعليه يمكن رد تطور السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة وهي: المحدد الاقتصادي المتمثل في حتمية الانتقال من سياسة الاقتصاد المعتمد على التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية، والمحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات.

أولاً: المرحلة 1: ما قبل 1990:

خلال هذه الفترة، تميزت السياسة العامة في الجزائر بتأثرها الشديد بأي تغيير حاصل في أسعار الطاقة في السوق العالمي. حيث أن السياسة المالية اعتمدت بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من 27.4% من مجموع الإيرادات سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985، مع تجاوزها لنسبة 60% سنوات 1974، 1980، 1981، نظرا لارتفاع أسعار البترول خلال هذه السنوات.

بالمقابل عرفت الجباية العادية انخفاضا، إذ انتقلت من 75.3% من مجموع الجباية الكلية سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985، مع تحقيق أدنى مستوى لها سنة 1981 بنسبة 33.6%. غير أن انخفاض أسعار النفط سنة 1986 (من \$27.56 للبرميل سنة 1985 إلى \$14.4 سنة 1986) أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي 20% (من 50% سنة 1985 إلى 30% سنة 1986) وهذا ما كان له انعكاس مباشر على الإيرادات العامة للدولة. وهذا ما أدى إلى الاحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج قطاع المحروقات (شيبى، بن بوزيان، سكوري، 2007، ص6)، كما أدت الأسعار الاجتماعية إلى انخفاض أرباح القطاع العام وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة (الموسوي، 2005، ص60)، بحيث انخفضت هي الأخرى من 38% من الناتج المحلي خلال الفترة (1986-1981) إلى 28% من هذا الإجمالي خلال (1986-1990)،

ولأنه لا يمكن تخفيض الإنفاق العام الذي كان في معظمه مكونا من النفقات الرأسمالية، فقد تحول الرصيد الميزاني من فائض بنسبة 3.5% من إجمالي الناتج المحلي الخام في الفترة 1981-1985، إلى عجز يبلغ حوالي 2.7% من هذا الإجمالي في الفترة 1986-1990. بالنسبة للسياسة الانفاقية، نعلم بأن الجزائر قامت خلال فترة 1970 بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع العام بغرض إحداث تنمية شاملة، وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة، إذ انتقل هذا الأخير 25.98% من الناتج المحلي الخام سنة 1967 إلى حوالي 43% من الناتج سنة 1986. وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات الكبرى استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي جد ايجابية إذ بلغت نسبة البطالة حوالي 13.28% سنة 1983 حسب البيانات الحكومية، وهذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية والقروض الخارجية فيما بعد والتي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك. بالمقابل عرفت مستويات التضخم نوعا من الارتفاع إذ بلغت نسبة 17.52% سنة 1978 و 14.65% سنة 1981 (شبيبي، بن بوزيان، سكوري، 2007، 7). كما أدت النفقات التحويلية إلى زيادة الإنفاق العام. ومن ثم تعرض المدخرات الحكومية إلى التناقص، وهو ما نقص المدخرات المحلية وساعد في ازدياد الفجوة الداخلية والخارجية (الموسوي، 2005، 61).

ثانيا: المرحلة 2: ما بعد 1990

تعد السياسة المالية في الجزائر برنامج الحكومة المؤسس على إجراءات وقرارات تتعلق بمدى قدرة الدولة على توجيه إيرادات الميزانية العامة والمتمثلة في الإيرادات الضريبية وإيرادات المحروقات لتغطية النفقات العامة بشقيها الاستثماري والجاري وهذا بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال علاج مشكلة البطالة.

إن التقلبات الحادة التي عرفت أسعار المحروقات على مدى الفترة (1990-2000) انعكست سلبا على السياسة المالية التي أدت إلى تقييدها، أي جنوح الحكومة إلى تنفيذ سياسة مالية انكماشية وصارمة كان من أسى غاياتها تقادي تفاقم عجز الميزانية، بحيث أعقب تقييد السياسة المالية:

- تدني كبير في نشاط الحكومة مما أدى إلى انكماش اقتصادي عكسته معدلات نمو ضعيفة.
- ارتفاع كبير في معدلات البطالة.

- حدوث ضيق مالي امتد فيها بعد إلى النظام المصرفي.
- معدلات تضخم عالية.

ومن المنفق عليه عامة فيما يخص السمات الرئيسية للسياسة المالية في الجزائر :

- تأثرها الشديد بالتقلبات الدورية التي تحدث في أسعار المحروقات
- عدم قدرة الدولة التحكم في تزايد النفقات العامة لاسيما الجارية منها

أولاً: تطور الإيرادات العامة ومكوناتها إلى إجمالي الناتج الداخلي:

نلاحظ من معطيات الجدول رقم 01 للفترة (1990-2014) المتعلقة بتطور الإيرادات العامة ومكوناتها إلى إجمالي الناتج الداخلي بأن تقلبات إيرادات المحروقات أو الجباية البترولية كانت ولازالت تلعب دوراً أساسياً في:

- تكوين النسبة الأكبر من هيكل الإيرادات العامة وهذا عكس ما تمثله الإيرادات الضريبية لاسيما الضرائب المباشرة.
- تمويل النسبة الأكبر من النفقات الجارية والاستثمارية وهذا ما لا تقوم به الإيرادات الضريبية.
- توجيه وتحديد نوع السياسة المالية المتبعة من طرف الحكومة (انكماشية أو توسعية)، حيث تلجأ الحكومة إلى اعتماد سياسة مالية انكماشية في حالة انخفاض إيرادات المحروقات أو اعتماد سياسة مالية توسعية في حالة ارتفاع إيرادات المحروقات.

جدول رقم (1): يوضح تطور الإيرادات العامة

إجمالي الناتج الداخلي (مليار دج)	الإيرادات العامة (مليار دج)	إجمالي الناتج الداخلي %	إيرادات المحروقات / إجمالي الناتج الداخلي %	الإيرادات الضريبية / إجمالي الناتج الداخلي %	الضرائب المباشرة / إجمالي الناتج الداخلي %
3,554	9,160	29,03	13,75	12,94	-
1,862	91,272	31,66	18,73	9,59	-
6,1074	89,316	29,49	18,73	10,13	92,
7,1189	96,320	26,98	15,55	10,21	43,
4,1487	29,434	29,20	14,94	11,85	43,
9,2004	89,600	29,97	16,76	12,07	63,
0,2570	19,825	32,11	18,12	11,31	92,

دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الوطني ،،، ط.د. مريم عواق / أ.د. رابح زبييري

2,9	11,3	21,3	33,3	926,6	2780,2
3,1	11,7	15,0	27,4	774,6	2830,5
2,2	9,7	18,1	29,4	956,5	3248,2
2,0	8,5	29,6	38,5	1578,1	4098,8
2,3	9,4	23,6	35,5	1505,5	4235,6
2,5	10,8	22,6	36,0	1603,2	4455,3
2,4	10,0	37,3	37,3	1966,6	5266,8
2,4	9,5	25,6	36,4	2229,7	6127,5
2,2	8,5	31,4	41,1	3082,6	7498,6
2,9	8,6	33,4	43,4	3639,8	8391
2,8	8,2	29,9	39,4	3687,8	9366,6
2,8	8,1	36,9	46,1	5111	11090
3,8	9,5	20,0	30,5	3676	12049,5
4,7	10,8	24,2	36,6	4392,9	11991,6
4,7	10,5	23,2	39,7	5790,1	14588,5
5,5	12,2	25,8	39,6	6411,3	16208,7
4,9	12,2	22,1	35,8	5957,5	16643,8
5,1	12,1	19,7	33,2	5719	17205,1

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير الفصلية والسنوية لبنك الجزائر منذ 1990-2014.

ثانيا: تطور النفقات العامة ومكوناتها إلى إجمالي الناتج الداخلي:

بعد تحليل أرقام الجدول المقابل رقم 02 خلال الفترة (1990-2014) المتعلقة تطور النفقات

العامة ومكوناتها إلى إجمالي الناتج الداخلي يتضح لنا جليا:

- التزايد المستمر لحجم النفقات العامة إلى إجمالي الناتج الداخلي.
- استمرار تغطية النسبة الأكبر من النفقات العامة من إيرادات المحروقات.
- استمرار استنزاف النفقات الجارية للجزء الأكبر من الإيرادات العامة والذي يظهر قي النفقات الجارية كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي، واستمرار استنزاف النفقات الاستثمارية للجزء الأقل من الإيرادات العامة والذي يظهر كذلك قي النفقات الاستثمارية كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي، لذلك لا شك أن يكون متوسط النفقات الجارية كنسبة من النفقات العامة أكبر من متوسط النفقات الاستثمارية كنسبة من النفقات العامة.

لقد أدى الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار المحروقات إلى تطورات ايجابية في مستوى الإيرادات العامة للدولة وهو ما جعل الحكومة تتحول من تطبيق سياسة مالية انكماشية أي التضييق في الإنفاق (انتقلت النفقات العامة من **136,50 مليار دج** إلى **1 178,10 مليار دج**) إلى تطبيق سياسة مالية توسعية أي التوسع في الإنفاق. (انتقلت النفقات العامة من **1 178,10 مليار دج** إلى **2,6980 مليار دج**)، وأهم ما تميزت به الفترة (2000-2014) هو رفع حجم النفقات العامة بشقيها بمعدل متزايد خصوصا النفقات الجارية، وكذا النفقات الاستثمارية. كما أن النفقات الجارية لازالت تستحوذ على نسبة كبيرة من الإيرادات العامة.

-لقد كان غرض الحكومة من تنفيذ السياسة المالية التوسعية بعد سنة **2001** في ظل تحسن مركز المالية العامة، وتسجيل مجموع الدين العام الداخلي والخارجي الذي تتحمله الخزينة العمومية اتجاها تنازليا مبني على الحاجة الملحة للاقتصاد الوطني إلى سياسة مالية توسعية عند حد يضمن ويعمل على:

- الرفع من معدلات الناتج والتوظيف من خلال تنشيط الطلب الكلي على المدى القصير والمتوسط.

- التقدم بالاقتصاد الوطني نحو مستوى يسمح للاستثمار والقطاع الخاص بأن يلعب دورا مساعدا ومكملا للإنفاق العام فيما يخص زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف.

- محاولة تقليص الفجوة الموجودة بين تكاليف الميزانية العامة (النفقات العامة) وعوائد الميزانية العامة (الإيرادات الضريبية) ومن ثم موازنة توجهات السياسة المالية على المدى الطويل بما يتحقق من الإيرادات الضريبية إيرادات المحروقات، حيث تكسب هذه الموازنة قدرة إضافية للحكومة على مواجهة أي تقلبات في إيرادات المحروقات.

ولكن هذا الوضع المالي الذي اتسم بالإنفاق العام الكبير للدولة، أي الاستمرار في تجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة، خلال الفترة 2000-2014 كان تميزه بعض المظاهر السلبية التالية:

- استمرار ضعف نسبة ما تمثله الإيرادات الضريبية مقابل الإيرادات العامة
- استمرار ارتفاع نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة
- تواصل تزايد نسبة ما تمثله الأجور والتحويلات الاجتماعية في هيكل النفقات الجارية.
- تدفق حجم كبير من النقود والأوراق في التداول من باب النفقات العامة والذي للأسف لم يجد ما يقابله من إنتاج حقيقي مما رفع من فرص ارتفاع المستوى العام للأسعار .

جدول رقم (2) يوضح تطور النفقات العامة

الإيرادات / الضريبية النفقات العامة %	إيرادات المحروقات / النفقات العامة %	النفقات الاستثمارية / إجمالي الناتج الداخلي %	النفقات الجارية / إجمالي الناتج الداخلي %	النفقات العامة / إجمالي الناتج الداخلي %	النفقات العامة (مليار دج)	السنة
52,55	55,84	8,6	16,0	24,6	136,50	1990
38,98	76,13	6,8	17,8	24,6	212,10	1991
25,91	47,91	13,4	25,7	39,1	420,13	1992
25,48	38,81	15,6	24,6	40,1	476,63	1993
31,12	39,24	15,9	22,2	38,1	566,33	1994
31,86	44,24	3,14	23,6	37,9	759,62	1995
40,11	64,27	,86	21,4	28,2	724,61	1996
37,17	70,07	7,3	23,1	30,4	845,1	1997
37,80	48,47	7,4	23,5	30,9	876	1998
32,76	61,13	5,7	23,9	29,6	961,7	1999
29,57	102,98	7,8	20,9	28,7	1 178,10	2000
30,14	75,67	8,4	22,8	31,2	1 321,00	2001
31,03	64,94	10,2	24,6	34,8	1 550,60	2002
31,16	116,23	10,8	21,3	32,1	1 690,20	2003
30,77	82,92	10,5	20,4	30,9	1 891,80	2004
32,10	118,56	9,3	17,2	26,5	1 985,90	2005
29,42	114,25	12,1	17,1	29,2	2 453,00	2006
24,71	90,10	15,3	17,9	33,2	3 108,50	2007
21,51	98,00	17,6	20,1	37,7	4 175,70	2008
26,96	56,75	16,1	19,1	35,2	4246,3	2009
28,99	64,97	15,1	22,2	37,3	4466,9	2010
26,17	57,82	6,3	33,8	40,1	5853,6	2011
27,58	58,33	14,7	29,5	44,2	7169,9	2012
33,71	61,06	11,4	24,8	36,2	6024,1	2013
29,82	48,56	14,5	26,1	40,6	6980,2	2014

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير الفصلية والسنوية لبنك الجزائر منذ 1990-2014.

ثالثا: تطور رصيد الميزانية و الدين العام و تأثيرهما على كفاءة السياسة المالية

1- اسباب عجز الميزانية خلال الفترة (2000-2014):

- يمكن أن نستعرض أهم أسباب حدوث عجز الميزانية خلال الفترة (1990-2000) كما يلي:
- انخفاض إيرادات المحروقات مما تسبب في حدوث عجز حاد في الخزينة العمومية.
 - ضعف الإيرادات الضريبية العادية.
 - استحالة تخفيض بعض النفقات الجارية.
 - اعتماد الدولة الكبير على الميزانية العامة كأداة قاندة لإنعاش الاقتصاد.
 - بلوغ مستويات عالية للدين العام الخارجي وخدماته كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي.

وفي هذا السياق كذلك يمكن حصر طبيعة العجز المالي في الميزانية في ثلاث نقاط أساسية خلال الفترة (2000-2014)، والذي تزامن مع موجة من الارتفاعات في أسعار المحروقات والتي تتعلق ب:

- اقتناع الحكومة بأن التوسع المالي أو تنفيذ السياسة المالية التوسعية ستكون له آثار ايجابية على التنمية الاقتصادية وخفض البطالة.
- القطاع الخاص من أفراد ومؤسسات، والذي ينتظر من الحكومة دوما زيادة الإنفاق العام إلى أعلى مستوى ممكن مقابل خفض معدلات الضرائب إلى أدنى مستوى ممكن.
- غياب كلي لسوق مالي مع استمرار ضالة الإيرادات الضريبية المتدفقة إلى الخزينة العمومية بالرغم من تطورها تبقى بعيدة عن تغطية تزايد النفقات العامة

2- تأثير الدين العام على كفاءة السياسة المالية:

في هذا المجال نلاحظ خلال الفترة (1990-2000) مدى تأثير الدين العام لاسيما الخارجي منه على كفاءة وفعالية السياسة المالية في اختيار أدواتها وفي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية فلقد ترتب على هذا الدين العام المرتفع عواقب وخيمة على مؤشرات الاقتصاد الكلي تمثلت في بروز معدلات البطالة والتضخم العالية، و مما تقدم ذكره لجأت الحكومة على مدى هذه الفترة إلى تمويل عجز الميزانية العامة من خلال الاقتراض الخارجي وكذا الداخلي من النظام المصرفي. وعلى هذا الأساس نشأت علاقة بين الدين العام الداخلي وسيولة النظام المصرفي تمثلت في كون أن حصة كبيرة من أصول البنوك كانت تتألف من سندات الخزينة العمومية، مما أدى إلى تسرب السيولة النقدية خارج النظام المصرفي.

و من جهة أخرى يعد خفض الدين العام الذي قامت به الدولة خلال الفترة (2000-2014) مؤشرا لقابلية السياسة المالية للاستمرار في التوسع وكذا مؤشرا لتحسن رصيد الخزينة العمومية وإذا ما أخذنا بالاعتبار تواصل ارتفاع أسعار المحروقات نجد أن ذلك قد أدى إلى توافر قدرة إضافية للدولة على الاستمرار في تخفيض الدين لاسيما عندما قررت الدولة التسديد المسبق للديون الخارجية سنة 2006 ، ولقد كان هدف الدولة من وراء ذلك مايلي:

- تنفيذ سياسات مضادة للاتجاهات الدورية، والتي من شأنها زيادة قدرة السياسة المالية التوسعية على دعم نمو الناتج والتوظيف.
- ضمان استمرار الإنفاق في حالة انخفاض أسعار النفط، ومن ثم تجنب اختلال الطلب الكلي أو تراجع استثمارات قطاع خارج المحروقات.

3- تنفيذ سياسة مالية مساهمة للاتجاهات الدورية خلال الفترة (1990-2000):

كانت الدولة خلال الفترة (1990-2000) تصرف كل دخلها ثم تضطر على المدى القصير والمتوسط إلى الاقتراض العام لسد عجز الميزانية بالإضافة إلى تسديد أقساط وتكاليف الدين العام وهو ما نتج عنه على المدى الطويل المزيد من العجز والاستدانة. حيث فرض هذا الوضع على السياسة المالية ولفترة طويلة بأن تكون أداة مساهمة للاتجاهات الدورية.

4 تنفيذ سياسة مالية غير مساهمة للاتجاهات الدورية خلال الفترة (2000-2014):

إذا ما انتقلنا إلى الفترة (2000-2014) نجد أن الدولة اغتنمت فرصة الارتفاع المستمر في أسعار النفط وانتهجت إستراتيجية جديدة غاياتها في ذلك توفير مستوى عالي من احتياطي الصرف أو العملة الأجنبية لتحقيق الأهداف الآتية:

- تخفيض الدين العام
- تحسين مركز المالية العامة ومن ثم زيادة قدرة الحكومة على الإنفاق العام
- ضمان الاستدامة المالية لميزانية الدولة في الفترات أو السنوات المقبلة. وهذا بهدف جعل السياسة المالية تسير ضد الاتجاهات الدورية أو بتعبير آخر ضمان حقن الاقتصاد بدفعات مالية تنشيطية مستدامة للرفع من مستوى الناتج وزيادة قدرة الاقتصاد على التوظيف.

جدول رقم (3) يوضح تطور رصيد الميزانية و الدين العام الخارجي:

السنة	رصيد الميزانية (مليار دج)	رصيد الميزانية العمومية / إجمالي الناتج الداخلي %	ما تم جمعه من إيرادات عامة عن كل 100 دج من إجمالي الناتج الداخلي	ما تم صرفه على شكل نفقات عامة عن كل 100 دج من إجمالي الناتج الداخلي	الفرق بين ما تم جمعهم إيرادات عامة و ما تم صرفه على شكل نفقات عامة
1990	16,0	فائض	29,03	24,6	4,43
1991	36,8	فائض	31,66	24,6	7,06
1992	-108,3	10,08	29,49	39,1	-9,61
1993	-162,7	13,68	26,98	40,1	-13,12
1994	-89,1	5,99	29,20	38,1	-8,9
1995	-147,9	7,38	29,97	37,9	-7,93
1996	100,5	فائض	32,11	28,2	3,91
1997	81,5	فائض	33,3	30,4	2,9
1998	-101,4	فائض	27,4	30,9	-3,5
1999	-5,2	734,	29,4	29,6	-0,2
2000	400	فائض	38,5	28,7	9,8
2001	184,5	فائض	35,5	31,2	4,3
2002	52,6	فائض	36,0	34,8	1,2
2003	276,4	فائض	37,3	32,1	5,2
2004	337,9	فائض	36,4	30,9	5,5
2005	1096,7	فائض	41,1	26,5	14,6
2006	1186,8	فائض	43,4	29,2	14,2
2007	579,3	فائض	39,4	33,2	6,2
2008	935,3	فائض	29,03	24,6	4,43
2009	-570,3	4,73	31,66	24,6	7,06
2010	-74	0,62	29,49	39,1	-9,61
2011	-63,5	0,44	26,98	40,1	-13,12
2012	-758,6	4,68	29,20	38,1	-8,9
2013	-66,6	0,40	29,97	37,9	-7,93
2014	-1261,2	7,33	32,11	28,2	3,91

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على التقارير الفصلية والسنوية لبنك الجزائر منذ 1990 - 2014.

نستنتج من معطيات الجدول رقم 03 للفترة (1990-2014) المتعلقة بتطور رصيد الميزانية والدين العام الخارجي أن الدولة قد انتهجت السياسة المالية الانكماشية خلال الفترة (1990 -

1999 وكان الهدف من تنفيذها أساسا هو تحقيق التوازن المالي للميزانية العامة، أي تحقيق فائض أو عجز مقبول بين النفقات والإيرادات، والذي يعود إلى انخفاض أسعار المحروقات وارتفاع الدين العام الخارجي. بينما انتهجت الدولة السياسة المالية التوسعية خلال الفترة **(2000-2014)** كان الهدف الأساسي من تنفيذها هو تحقيق التوازن الاقتصادي لاسيما في ظل استمرار ارتفاع أسعار المحروقات وانخفاض حجم الدين العام الخارجي، وتكوين صندوق ضبط الإيرادات سنة 2004. و يتمثل غرض الدولة المالي البعيد المدى من تنفيذ سياسة مالية توسعية ما يلي:

- التقليل من أهمية علاقة إيرادات المحروقات والحماية البترولية بالسياسة المالية.
- زيادة أهمية علاقة الإيرادات الضريبية بالسياسة المالية من خلال مساهمة نفقات الاستثمار في خلق قطاع خاص منتج يضمن ذلك على المدى الطويل.

رابعا: دور السياسة المالية في تطور المتغيرات الحقيقية والنقدية

جدول رقم (4) يوضح تطور المتغيرات الحقيقية والنقدية:

السنة	معدل البطالة %	معدل التضخم %	سعر صرف الدينار مقابل الدولار
1990	19,70	17,90	9,0
1991	21,10	25,9	18,5
1992	22,80	31,70	21,8
1993	23,15	20,5	23,4
1994	24,36	29,8	35,1
1995	28,10	18,7	47,6
1996	27,7	5,6	54,7
1997	26,41	5,7	57,0
1998	43,0	5,0	58,5
1999	32,0	2,6	65,8
2000	29,0	0,3	75,3
2001	27,30	4,2	77,22
2002	25,70	1,4	79,68
2003	23,70	2,6	77,39
2004	17,70	3,5	72,06
2005	15,30	1,6	73,88
2006	12,30	2,53	72,65
2007	11,80	3,51	62,29
2008	11,30	4,46	64,58

72,65	5,74	10,20	2009
74,39	3,91	10,0	2010
72,58	4,52	10,0	2011
77,55	8,89	10,0	2012
80,39	3,26	10,0	2013
79,38	2,92	10,0	2014

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير الفصلية والسنوية لبنك الجزائر منذ 1990-2014.

بعد تحليل أرقام الجدول رقم 04 خلال الفترة (1990-2014) المتعلقة بتطور المتغيرات الحقيقية والنقدية نلاحظ أن السياسة المالية الانكماشية (1990-2000) والسياسة المالية التوسعية (2001-2014) قد نجحتا إلى حد مقبول في: تحقيق التوازن المالي والاقتصادي ولكن يمكن القول بأن السياسة المالية لم تبلغ بعد أهدافها الأساسية خصوصا علاج مشكلات نقص الإنتاج والبطالة والتضخم، والذي يعني في العموم:

- تحقيق معدلات تضخم معتدلة.
- تحقيقي استقرار في سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.
- تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية تزيد من معدلات التوظيف أو منخفضة للبطالة مما يحقق التوازن الاقتصادي المرغوب

المحور الثالث : نتائج الدراسة

من خلال بحثنا توصلنا إلى النتائج التالية:

*السياسة المالية شديدة الارتباط بالتقلبات التي تشهدها أسعار النفط، فعلى مدى الفترة (1990-2000) لاحظنا انخفاضها قد انعكس سلبا على المالية العامة وبالتالي السياسة المالية، وهو ما جعل الحكومة تعمل على تنفيذ سياسات مالية انكماشية كان الغرض منها الحد من عجز الخزينة العمومية والميزانية العامة، والذي أعقبه تدني في نشاط الحكومة الاقتصادي والاجتماعي كان من أهم مظاهره معدلات نمو اقتصادية ضعيفة وارتفاع مستمر في معدلات البطالة.

*أما إذا انتقلنا إلى الفترة (2001-2014) نجد أن الحكومة اغتنمت فرصة الارتفاع في أسعار النفط وتحسن مركز المالية العامة، لتنتهج في ضوء ذلك سياسة مالية أكثر تيسرا، انطوت على قدرة الحكومة في الإنفاق العام على المدى الطويل بغرض تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة من شأنها خفض معدلات البطالة.

* كان العجز في الميزانية العامة المظهر السائد الذي ميز السياسة المالية ولعل من أبرز سمات السياسة المالية هي العلاقة المباشرة التي اتجهت من الإنفاق العام إلى الإنتاج، ولقد لعبت السياسة المالية دورا كبيرا في استعادة التوازن الاقتصادي بحيث حققت نتائج مقبولة تبقى غير كافية في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية وعلاج فجوة العرض والبطالة والتضخم وهو الأمر الذي أتاح نوعا من الاستقرار في الاقتصاد الوطني، مع التذكير بأن أن تطبيق سياسة مالية توسعية خلال الفترة **2000-2014** لم يؤد إلى مزاحمة القطاع الخاص، حيث استفاد الإنفاق الاستثماري الخاص بشكل كبير من السيولة الفائضة الموجودة على مستوى البنوك ومن ثم لم يساير زيادة النفقات العامة انخفاض في الاستثمار الخاص والذي استفاد بالإضافة إلى ذلك من تخفيض الضرائب والإعانات على شكل نفقات تحويلية اقتصادية و مالية كان من أهم إيجابياتها زيادة الإنتاج و التوظيف وهو ما أدى ذ إلى زيادة الإيرادات الضريبية و لكن بدرجة لا تحمي بعد الاقتصاد من تقلبات أسعار النفط، ولقد أضحت السياسة المالية في الجزائر أداة فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فبالسياسات المالية مكنت الحكومة من إنعاش الاقتصاد و تجنبه الركود الحاد الذي عاشه خلال الفترة **1990-2000**.

* استمرار اعتماد الميزانية العامة على الجباية البترولية .

* بالرغم من النتائج المحققة تبقى الإيرادات الضريبية موردا ثانويا للميزانية العامة.

* استمرار تزايد النفقات الجارية مازال يشكل عائقا للسياسة المالية.

* بالرغم من تطور حجم النفقات الاستثمارية كوسيلة أساسية للسياسة المالية، فيبقى دورها ثانوي.

* أولوية الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة، وأولوية النفقات الجارية على النفقات الاستثمارية أدى إلى عجز أو قصور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة، التوازن الاقتصادي، علاج مشكلات التضخم، البطالة والنمو الاقتصادي.

* عدم كفاءة السياسة المالية، أي اعتماد السياسة المالية على أداة الجباية البترولية، وإنفاق الجزء الأكبر من الإيرادات العامة على الإنفاق الجاري.

* أولوية الإيرادات الضريبية في تمويل الميزانية العامة، وأولوية النفقات الاستثمارية على النفقات الجارية سيؤدي إلى كفاءة وفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي وعلاج الأزمات.

* لجوء الحكومة إلى ترشيد نفقاتها الجارية.

* ترشيد الدولة لإيراداتها من خلال عمل الحكومة على زيادة الإيرادات الضريبية والذي يكون إلا بتنويع الاقتصاد.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1- عبد المطلب عبد المجيد، (1997)، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، القاهرة، مكتبة زهاء الشرق، ص236.
- 2- طاقة محمد وآخرون، (2008)، اقتصاديات المالية العامة، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص 282.
- 3- خلف حسن فليح، (2008)، الاقتصاد الكلي، عمان، عالم الكتب الجديد للنشر والتوزيع، ص287.
- 4- عباس محمد محرز، (2010)، اقتصاديات المالية العامة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص18-19.
- 5- الدعي كاظم عباس، (2010)، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص56.
- 6- خليل سامي، (1994-1995)، نظرية الاقتصاد الكلي الحديث، الكتاب الثاني، مصر، مطابع الاهرام لكونريش النيل، ص208، ص346.
- 7- الموسوي مجيد ضياء، (2005)، الخصوصية والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات)، (الطبعة الثالثة) الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص49، ص50، ص60، ص61.
- 8- الجمل مصطفى هاشم، (2006)، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (بين النظام المالي والإسلامي والنظام المعاصر، دراسة مقارنة)، (الطبعة1)، مصر، دار الفكر الجامعي، ص56.
- 9- السريتي محمد وآخرون، (2008)، النظرية الاقتصادية الكلية، مصر، الدار الجامعية، ص301.
- 10- الدجيلي عبد الرضا قاسم وآخرون، الاقتصاد الكلي والتحليل، مالطا، منشورات Elga ، 2001، ص301.

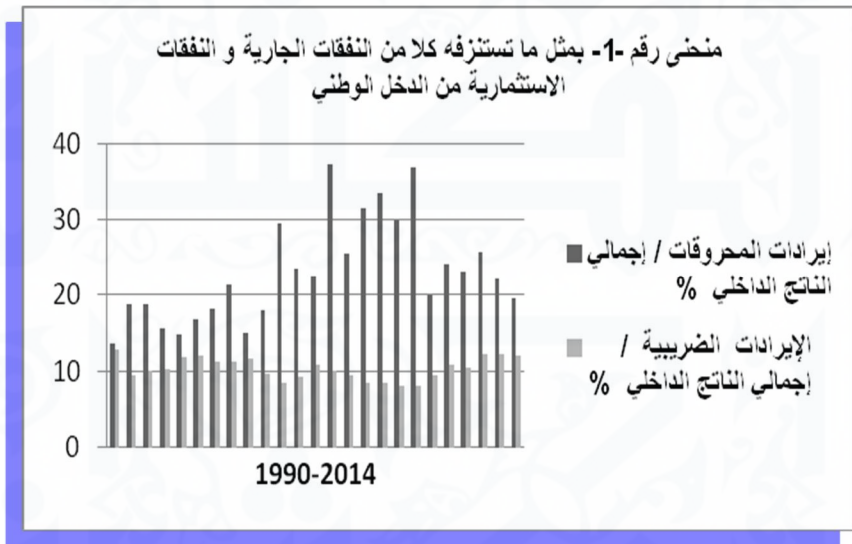
11- شيببي عبد الرحيم، بن بوزيان محمد، سكوري محمد، الآثار الاقتصادية لخدمات السياسة المالية بالجزائر. دراسة تطبيقية، بحث غير منشور، 2007، ص 6 ، ص 7.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Caron Mathieu, (2007), *Budget et politiques budgétaires*, France, Edition Bréal, p51.

Chars Levine Chars and Jrene Rubin, (1980), *Fiscal stress and public 2-policy*, London, Sage Publications, Beverly Helis, p13.

قائمة الملاحق:



منحى رقم 2- يبين ما تمثله إيرادات المحروقات و الإيرادات الضريبية من الدخل الوطني

